

## الإمارات تعول على التكنولوجيا لإنعاش الاقتصاد

خطة بثلاث مراحل لدعم الاقتصاد وتهيئته لدخول مسار تنموي مستدام



الذكاء الاصطناعي في قلب خطط الدولة

داخل الدولة، والعمل على الترويج للاستثمار الأجنبي المباشر، وتشجيع الاستثمار في الشركات الرقمية وتلك المرتبطة بالثورة الصناعية الرابعة.

أما المرحلة الثانية فتهدف إلى تمكين النمو الاقتصادي وتشمل مبادرات إضافية للشركات الصغيرة والمتوسطة والنظام المالي والتجارة والإنتاجية وسوق العمل والتحول الرقمي والثورة الصناعية الرابعة.

وتهدف المرحلة الثالثة إلى تهيئة الدولة للدخول في مسار إنمائي مستدام طويل الأجل. وتضم مبادرات تطوير كوادرات شبابية وإعادة التوظيف وإعادة تأهيل العمالة للوظائف المستقبلية، والاستثمار في مجالات الاقتصاد الرقمي والثورة الصناعية الرابعة وتكنولوجيا الزراعة، وتعزيز استخدام تقنية البلوك تشين، وإزالة الحواجز أمام التجارة.

على تعزيز الأمن الغذائي من خلال تسريع نمو مشاريع الأمن الغذائي. وتضمنت الخطة ثلاث مراحل زمنية رئيسية تتبع مبدأ التدرج حسب الأولوية في تطبيق حزم المبادرات المقترحة، والبالغ عددها 33 مبادرة، وقد تم وضع أهداف واضحة لكل مرحلة مع التغطية القطاعية الخاصة بها، وذلك على النحو التالي.

أحمد بن عبدالله الفلاسي  
نعمد سياسات  
اقتصادية جديدة لخدمة  
الملفات ذات الأولوية

المرحلة الأولى تتضمن الحفاظ على الاقتصاد ودعمه وتركز على الأنشطة القطاعية التالية كالشركات الصغيرة والمتوسطة، وتشجيع السياحة بما فيها السياحة الداخلية، ودعم الصناعة والتصنيع، وتعزيز مرونة سوق العمل

مكافة الإمارات كوجهة مفضلة للتجارة والاستثمار. كما أوجدت الخطة آلية لتعزيز التنسيق في ما بين سياسات التحفيز على المستويين الاتحادي والمحلي، والاستفادة من مواطن القوة والربط بين الإستراتيجيات والأولويات المتعددة والمتكاملة، مع تحديد وتوزيع المسؤوليات من خلال جهات التنفيذ والمتابعة المشتركة.

وبهدف الوصول إلى سياسات اقتصادية من شأنها أن تساعد الدولة على التحول نحو نموذج اقتصادي أكثر مرونة، حددت الخطة 8 محاور رئيسية للتغيير، وتشمل زيادة الإنتاج في القطاعات ذات الأولوية، ودعم سوق العمل، وإنعاش التجارة، وتعزيز مرونة الأنشطة التمويلية من خلال اتخاذ تدابير تحفيزية مستدامة، واستغلال الفرص المتاحة للاستثمار في المعرفة وتطبيقات الأتمتة، وتعزيز التحول الرقمي، وتسريع نمو مشاريع الطاقة المستدامة، والعمل

وتشكل ريادة الأعمال، وتنشيط قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة". وقال ثاني بن أحمد الزيودي وزير دولة للتجارة الخارجية إن "الخطة تمثل تدشينا لمرحلة اقتصادية جديدة وإطلاق مسار إنمائي مستدام"، مشيراً إلى أن مجموعة الحزم الاقتصادية التي اشتملت عليها الخطة تخاطب مختلف التحديات التي تم رصدها في قطاع الأعمال، فضلاً عن الاستفادة من الفرص والأنماط الاقتصادية الجديدة التي أفرزتها

المغيرات الراهنة. وأضاف "بعد قطاع التجارة الخارجية عصباً رئيسياً لنمو الاقتصاد الوطني وانطلاقاً من المكافة الرائدة لدولة الإمارات على خارطة التجارة الإقليمية والدولية، وورها الرائد في الحفاظ على استمرارية ونشاط سلاسل الإمداد والتوريد العالمية". كما ركزت الخطة الاقتصادية على مبادرات لتعمية أنشطة التجارة الخارجية وإطلاق مرحلة تنموية ترسخ

أطلقت الإمارات خطة تحفيز جديدة للاقتصاد وفق مقاربة تعتمد على العلوم والتكنولوجيا والابتكار والصناعة والذكاء الاصطناعي، في خطوة تهدف إلى خدمة إنتاجية القطاعات الواعدة في الدولة على غرار الشركات الصغيرة والمتوسطة ما يمكن من تعزيز مرونة سوق العمل وتشجيع الاستثمار في الشركات الرقمية.

دبي - طرحت الحكومة الإماراتية حزمة تحفيز لدعم القطاعات الاقتصادية، بهدف خلق بيئة اقتصادية مرنة توفر فرصاً جديدة وتشجع الاستثمار في القطاعات المستقبلية التي تدعم الرؤية والتوجهات الإستراتيجية للدولة.

وتعول الإمارات على الاستفادة من التقدم التكنولوجي والابتكار لتنفيذ هذه الخطط بما يدعم الاقتصاد المحلي ويخدم خطط الدولة في تلبية متطلبات الثورة الصناعية الرابعة.

وتتدرج هذه الخطة في إطار تشجيع الاستثمار في القطاعات المستقبلية ودعم الرؤية والتوجهات الإستراتيجية للدولة. ويمتد الإطار الزمني للخطة على ثلاث مراحل رئيسية تقود إلى تحسين النمو في القطاعات الاقتصادية الحيوية، وبحسب الأولوية لدعم الاقتصاد المحلي، وتهيئة الدولة للدخول في مسار إنمائي مستدام.

وأعلن مجلس الوزراء عن تفاصيل الخطة العامة لدعم القطاعات الاقتصادية، كما تم تكوين لجنة اقتصادية لمتابعة تنفيذ الخطة برئاسة وزير الاقتصاد وعضوية الجهات المعنية وذلك للعمل على متابعة تنفيذ هذه الخطة ورفع توصياتها إلى مجلس الوزراء.

وحددت الخطة 33 مبادرة رئيسية تُركز على إحداث تحول في 8 محاور، وهي تنمية القطاعات، ودعم سوق العمل، وتحفيز التجارة، وتعزيز مرونة الأنشطة التمويلية، وزيادة الإنتاجية، ودعم التحول الرقمي، وتسريع نمو الاقتصاد الأخضر، وتعزيز الأمن الغذائي.

ونسبت وكالة أنباء الإمارات لوزير الاقتصاد عبدالله بن طوق قوله إن "الخطة الاقتصادية تقدم مبادرات نوعية تلامس متطلبات الوضع الاقتصادي وتوفر مناخاً اقتصادياً آمناً ومستقراً يعمل على توليد فرص استثمارية جديدة".

وأضاف "هذه الخطط ستخدم احتياجات مختلف القطاعات خلال المرحلة المقبلة، وذلك من خلال تقديم حزم تحفيزية مبروسة تعمل على تنشيط بيئة الأعمال وتطوير قدرات الدولة في القطاعات المستقبلية بما حقق أثراً تنموياً مستداماً".

وكشف الوزير أن من أهم المرتكزات التي حرص عليها فريق العمل برئاسة

تهاو غير مسبق  
لليرة التركية أمام الدولار

إسطنبول - سجلت الليرة التركية الخميس أدنى مستوى لها على الإطلاق أمام الدولار، لتواصل هبوطها الحر منذ بداية الأسبوع، على الرغم من المبيعات القوية للدولار من جانب البنوك العامة.

وقالت وكالة بلومبيرغ إن "سعر الدولار وصل إلى نحو 7.27 ليرة بعد ظهر اليوم، قبل أن يستقر على سعر 7.26 ليرة، وكانت الليرة سجلت أضعف مستوى لها أمام الدولار في مايو عندما وصل سعر الدولار إلى 7.25 ليرة".

وفقدت العملة التركية أكثر من 22 في المئة من قيمتها في مقابل الدولار منذ بداية العام.

ويأتي استمرار التراجع رغم قيام البنوك التركية ببيع الدولار بقوة خلال معظم فترات العام لدعم الليرة.

كما خسرت الأسهم المتداولة في بورصة إسطنبول نحو 5 في المئة من قيمتها الخميس.

وعانى الاقتصاد التركي من ارتفاع معدلات التضخم والبطالة والديون الخارجية، وتجدر الإشارة إلى أن تراجع قيمة الليرة يزيد من العبء على البنوك والشركات الخاصة التي تسدد ديونها بالدولار.

كما يواجه الاقتصاد التركي ركوداً سيكون الثاني في أقل من عامين بسبب جائحة كورونا، بعد أن خرج من ركود

تراجعا بنسبة 9.2 في المئة عن مستواه قبل عام.

ولم يتغير مؤشر الجيوب تقريبا في ظل مكاسب حادة للذرة والذرة الرفيعة متصلة بمشتريات صينية كبيرة من موردين أميركيين، قابلها تراجع في أسعار الأرز واستقرار في أسعار القمح.

وارتفع متوسط أسعار السكر 1.4 في المئة، بدعم من ارتفاع أسعار الطاقة وانخفاض الإنتاج بسبب الجفاف في تايلاند، والذي عادله بشكل جزئي طحن السكر بكميات كبيرة في البرازيل. على النقيض، نزل مؤشر فاو لأسعار اللحوم 1.8 في المئة وسجل

تخفيف قيود الإغلاق  
ينعش مؤشر أسعار الغذاء العالمية  
تحسن الطلب ينقذ المنتجات الغذائية من الكساد

تراجعا للأسعار في أسواق اللحوم مع قيمة مستقرة في الجمل لمؤشر أسعار الجيوب".

وصعد مؤشر المنظمة لأسعار الزيوت النباتية 7.6 في المئة في يوليو ليبلغ أعلى مستوى في خمسة أشهر.

وأضافت المنظمة أن زيت النخيل تلقى دعماً من تباطؤ متوقع في الإنتاج وانتعاش الطلب العالمي ونقص العمالة المهاجرة طويل الأمد، في حين حصل زيت الصويا وزيت بذور الشلج تبعاً على دعم من شح الإمدادات في البرازيل وتجدد في الطلب في أوروبا.

وكان الطلب على الزيوت النباتية قد تراجع في وقت سابق من العام بسبب إجراءات العزل العام التي تهدف لمكافحة فيروس كورونا المستجد والتي أدت لانخفاض طلب المطاعم والطلب على الوقود الحيوي.

وقالت المنظمة إن جميع منتجات الألبان التي تابعتها ارتفعت الشهر الماضي مما ساعد مؤشر منتجات الألبان على الارتفاع 3.5 في المئة والعودة للصعود متجاوزاً مستوى ما قبل الجائحة.

باريس - قالت منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (فاو) الخميس إن "أسعار الغذاء العالمية ارتفعت في يوليو بقيادة الزيوت النباتية ومنتجات الألبان والسكر، مواصلة انتعاشها من الشهر السابق جاء بعد تراجع حاد ناجمة عن جائحة فيروس كورونا".

وبلغ متوسط مؤشر فاو لأسعار الغذاء، الذي يقيس التغيرات الشهرية لسلة من الجيوب والزيوت النباتية ومنتجات الألبان واللحوم والسكر، نحو 94.2 نقطة في يوليو مقابل رقم معدل بشكل طفيف في يونيو بلغ 93.1 نقطة.

وقالت فاو في بيان "مثل يونيو، فاقت زيادات أخرى في أسعار الزيوت النباتية ومنتجات الألبان والسكر

ليرة قيمة سعر صرف الليرة أمام الدولار ما يعتبر هبوطاً قياسياً حسب أحدث البيانات

وكانت البطالة في يناير الفارط بلغت بالفعل 14 في المئة، أي قبل انتشار الوباء ومن المرجح أن ترتفع إلى حد كبير بسبب الحجر الذي يفرضه فيروس كورونا. وواجهت الليرة أزمة في 2018، وأدت تحركات البنك المركزي التركي إلى دعم الليرة بشكل مصطنع عن طريق بيع الدولار إلى انخفاض إجمالي احتياطات تركيا من العملات الأجنبية إلى أدنى مستوى لها منذ عام 2009.



تحسن الطلب

94.2 نقطة سجلها مؤشر أسعار الجيوب والزيوت النباتية ومنتجات الألبان خلال شهر يوليو

وبلغ متوسط مؤشر فاو لأسعار الغذاء، الذي يقيس التغيرات الشهرية لسلة من الجيوب والزيوت النباتية ومنتجات الألبان واللحوم والسكر، نحو 94.2 نقطة في يوليو مقابل رقم معدل بشكل طفيف في يونيو بلغ 93.1 نقطة.